دور المجتمع المحلي في التنمية السياحية
دراسة اجتماعية ميدانية

أحمد علي حجازي (*)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأدوار والأساليب التى يقوم بها المجتمع المحلى فى تحقيق وتنشيط التنمية السياحية وكيفية تنشيط هذا الدور فى المستقبل، وتندرج تلك الدراسة ضمن الدراسات الوصفية وذلك لانها تتعرض بالوصف السيسيولوجى لدور المجتمع المحلى فى تحقيق التنمية السياحية والوقوف على المشكلات التى تعوق تحقيق هذة التنمية بهذف التوصل إلى مؤشرات تخطيطيه للتخفيض من حدتها ، وقد اعتمدت الدراسة على عينة من قيات المجتمع المحلى ذات الصلة بالتنمية السياحية والمستفيدين من التنمية السياحية داخل المجتمع المحلى . وقد استخلصت الدراسة عددا من النتائج أهمها : لكى تتحقق التنمية السياحية المتكاملة فلابد من المشاركة الشعبية والمحلية فى كافة عمليات التنمية ، ولابد من إشعارهم بأنهم هم الهدف الاول والأحير من التنمية السياحية حتى نضمن للتنمية السياحية استمراريتها وتقدمها ونجاحها.

* مدرس بقسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمياط

The Role of the Local Community in the Development of Tourism: A Field Social Study

Ahmed Ali Hijazi

ABSTRACT

This research aims to identify the roles and methods carried out by the local community in achieving and encouraging the development of tourism, and how to activate this role in the future. This study is a descriptive study because it exposes sociological description of the role of local community in achieving the development of tourism, and shed light on the problems that hinder the achievement of this development and how to reduce them. The study relied on a sample of the local community leaders concerned with tourism development and those who benefit from the development of tourism within the local community. The study has drawn a number of conclusions: to achieve integrated tourism development, popular and local participation in all development processes is a necessity; people must feel that they are the first and the last aim of the tourism development in order to ensure continuity, progress and success of tourism development.

أولا : الإطار المنهجى للدراسة :

(1) مقدمة الدراسة:

يؤدي المجتمع المحلي دورا ملحوظا في عملية التنمية السياحية والاجتماعية والاقتصادية في كثير من الدول النامية، وبخاصة بعد تعثّر بعض خطط التنمية التي اضطلعت بها الحكومات، مما اضطر المجتمع المحلي إلى البحث عن منهج يكُون أكثر التزاما وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموي، بحيث يكون قادرا علي أن يؤدي دورا إيجابيا في عمليات التنمية عامة، والتنمية السياحية خاصة، وعلي أن يُحقق مشاركة أكبر من جانب السكان في تحقيق أهداف هذه التنمية.

ويسهم المجتمع المحلي في مصر في بعض مشروعات التنمية منذ الثلاثينيات وحتى الآن، وبخاصة في مجال التعليم والصحة، وحديثا في مجالات السياحة والإسكان والبيئة والمرأة والرعاية الاجتماعية، وقد ارتبط هذا النشاط بقوانين الدولة وطبيعة النّظم والأهداف المرسومة لها، حيث مرّ المجتمع المصري بمراحل مختلفة: مرحلة الرأسمالية، ثم التوجيه الاقتصادي، ثم التحول الاشتراكي، ثم مرحلة الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي حالياً. ولا شك في أن كل مرحلة من هذه المراحل لها طبيعتها ومعطياتها التي حددت طبيعة نشاط المجتمع المحلي وحجمه في التنمية السياحية.

وفي ظل الظروف المصرية الحالية، حيث تتبنى الدولة برامج للإصلاح الاقتصادي، تلتزم من خلاله بخفض العجز في الموازنة العامة، وهو ما يقتضي تخفيض الإنفاق الحكومي وتحويل بعض المجالات من القطاع العام إلي القطاع الخاص (الخصخصة) مما كان له أثر علي بعض فئات المجتمع، مما أدى إلي تنشيط المجتمع المحلي ودفعه إلى العمل في مختلف المجالات المرتبطة بعملية التنمية، وبخاصة التنمية السياحية.

فلم تعد السياحة في عصرنا الحالي مجرد نشاط كمالي ترفيهي يقوم به الإنسان لإنقاص الفائض من دخله، وإنما باتت ضرورة من ضرورات الحياة، فقد أصبحت السياحة عاملا من عوامل التطور الاقتصادي، ونشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما أنها صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والتشييد والترويج والتسويق ويتفاعل مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، وهى عامل مساعد لتنمية الاقتصاد، يجلب الاستثمار لتطوير الخدمات الأساسية، ويعطى حافزا لتنمية القطاعات الأخرى، ومن ثم تسهم إسهاما إيجابيا في التنمية الاقتصادية[1].

لذا تطمح الدول التي تتمتع ببيئات متنوعة في أن تستثمر هذه البيئات سياحيا بما يعود بالمنفعة على اقتصاداتها. ومن هنا فإن مصر التي تنعم بتنوع بيئي خلاب سعت وتسعى إلى أن تكُون في مصافٍّ تلك الدول بزيادة الاهتمام بالبيئة، وصولا إلى مستوى سياحي يعود بالمنفعة على الاقتصاد المحلي، باذلة كل الجهود لتنمية الوعي المجتمعي والمحلى بأهمية القطاع السياحي.

(2) إشكالية الدراسة:

يُواجَه المجتمع العربي بمجموعة من التحديات تحتاج إلي توحيد الرؤى لمواجهتها بوسائل حديثة نابعة من أعرافه وتقاليده، وفي ظل آليات العولمة التي أتت علي المسافات المكانية والاقتصادية والفكرية التي تحتم علي العالم العربي بناء قاعدة مؤسسية لمواجهة هذا المد العالمي.

ووفقا لذلك، فإننا نجد أن تحقيق تطور مجتمع ما، وظروف حياة مواطنيه إنما يستند بالأساس علي المشاركة النشطة من مواطنيه في إطار أشكال مختلفة، لعل أهمها الجمعيات المدنية التي تتنوع علي شكل أحياء، ولكن على الرغم من وجود ذلك النمط في أغلب الأحيان فإنها تبقي قليلة وغير نشطة، وقد يرجع ذلك في جانب منه إلي عدم قدرتها علي خلق نشاط اجتماعي فعلي[2].

ومع تغيُّرات العصر أصبحت السياحة ضرورة من ضرورات الحياة، وأصبحت معها الحاجة إلي إحداث تنمية سياحية مطلب واجب التحقيق، فقد أدي التطور العلمي والتكنولوجي إلي حدوث عدة تغيرات في أنماط عيش شعوب العالم، فبتقلص ساعات العمل وظهور أساليب تكنولوجية جديدة حيث أصبح الإنسان يبحث عن أنشطة جديدة سعيا منه للراحة والترفيه واكتشاف المجهول، وانطلاقا من هذا المبدأ ظهر ما نسمّيه بالثقافة السياحية، وبرغم أهمية السياحة في تطوير اقتصاديات الدول، فإن العالم لم يفطن إلى هذا النوع الجديد من الاستثمارات المربحة إلا بعد الحرب العالمية الثانية إثر التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي شهدته المعمورة[3].

تشير الأرقام التي نشرها مجلس السياحة والسفر العالمي العام بأن السياحة العالمية تسهم بحوالي 10,1% من الدخل المحلي الإجمالي العالمي، وتستثمر ما قيمته حوالي 693 مليون بليون دولار في المشاريع السياحية وتطوير الخدمات، وهذا يمثل 10,7% من قيمة الاستثمار الكلي، كما تسهم بحوالي 655 بليون دولار من الدخل الضريبي وبحوالي 11,4% من الضرائب غير المباشرة. ويتضح من النتائج الإحصائية أن السياحة تُعد من أكبر القطاعات تشغيلا للعمالة، إذ يشكل العاملون في هذا القطاع 10.2% من جملة العمالة العالمية، وبتعبير آخر، فإن السياحة توفر فرصة واحدة للعمل من بين كل 10 فرص توفرها القطاعات الأخرى مجتمعة[4].

ومن هذا المنطلق، تحظي صناعة السياحة في الدول المتقدمة بتطور هائل، وتنوع في أساليب الأداء ووسائله، مما يؤدي إلي تحقيق معدلات نمو اقتصادية هائلة، إلا أن الدول النامية –ومن بينها مصر– ما زالت تعاني مشكلات تحقيق التوازن مع ما لديها من مقومات سياحية. فعلي الرغم من امتلاك مصر لأكبر رأسمال سياحي في العالم أجمع، فإنها تحصل علي أقل دخل سياحي تقريبا[5].

وتؤكد الدراسات أن البيئة التي تنمو فيها السياحة تؤدي دورا محوريا في التأكيد علي مستوي جودة تجربة السفر الخاصة بالسائح سواء كانت بيئة طبيعية

مثل الأرض والمياه والنباتات أو البيئة النظيفة الجاذبة للسياح، فإن السياحة نادرا ما تنجح[6].

ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الراهنة للوقوف علي الدور الذي يقوم به المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية وتنشيطها في محافظة الفيوم، والتعرف علي الاحتياجات الفنية للمجتمع لتحقيق التنمية السياحية بهدف التوصل إلي مؤشرات تخطيطية لتفعيل عمل المجتمع المحلي وإبراز دوره في التنمية السياحية من خلال دراسة ميدانية للمجتمع المحلي بمحافظة الفيوم في مجال التنمية السياحية.

وعلي الرغم من التطورات التي طرأت علي قطاع السياحة في محافظة الفيوم في العقود الفائتة، فإن المحافظة لا زالت تواجه عددا من التحديات التي تشبه نظيرتها علي المستوي القومي، لعل أهمها يتمثل في منافسة بعض المناطق السياحية في الجمهورية لها، مثل: الساحل الشمالي، والبحر الأحمر، فتنفرد تلك المناطق بالجذب السياحي. وقد يرجع ذلك في مضمونه إلي العناية الفائقة التي حظيت بها هذه الشواطئ، الأمر الذي يدعو إلي أن تقدم الفيوم منتجا سياحيا متميزا يناسب طبيعتها، ويزيد من فرص الاتجاه لها، وهو الهدف المنشود من التنمية السياحية المستقلة. أضف إلى ذلك وجود خلل في أماكن الإقامة في المحافظة، حيث تعاني المحافظة من قصور واضح في عدد الفنادق، علاوة على معاناة المحافظة من قصور بالغ في خدمات البنية الأساسية في المناطق السياحية، وعلي رأسها الماء العذب والصرف الصحي.

ولذلك تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء علي دور المجتمع المحلي في تحقيق مستوي متقدم للتنمية السياحية والشراكة في تحقيق هذه التنمية. فالمجتمع المحلي قادر علي إدارة ذاته وعلي المشاركة الفعالة في برنامج التنمية السياحية.

وإن كانت التنمية عامة –والتنمية السياحية بخاصة– تستهدف الإنسان أولا وأخيراً، فإن المجتمع المحلي يعتمد علي العمل التطوعي الذي ينمي روح الانتماء لدى المواطنين، وأيضا ينمي روح الأسرة الواحدة فيتعاون المجتمع من أجل تحقيق المصلحة العامة. وإن جهود المجتمع المحلي من خلال التطور دائماً أسبق في الجودة من الجهود الحكومية في تقديم الخدمات وتحسين ظروف الحياة والتصدي لمواجهة المشكلات.

إن منتهى الوطنية أن تتكاتف جهود الدولة مع مواطنيها المخلصين وشبابها وعلمائها، وبتكاتف الجميع لإحداث التنمية السياحية في إطار تخطيطي يقبل المتغيرات العالمية الجديدة، وخلق مجتمع قادر علي مواجهة التحديات وتحقيق الريادة المبنية علي تقاليده وتراثه.

ومن هنا، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسي: ما دورُ المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية ؟

(3) أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف رئيسي يهدف إلى التعرف علي دور

المجتمع المدني وأساليبه؛ لتحقيق التنمية السياحية ويتفرع منه مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

1- التعرف علي الدور الذي يؤديه المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية.
2- التعرف علي مقومات المجتمع المحلي وأركانه.
3- التعرف علي التنمية وارتباطها بالمجتمع المحلي
4- إلقاء الضوء علي واقع التنمية السياحية علي المستوى المحلي.
5- كشف النقاب عن أهم المعوقات التي تواجه المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية.

(4) تساؤلات الدراسة:

بناء علي الأهداف الأساسية للدراسة، تنطلق الدراسة الراهنة من تساؤلات رئيسية:

ما طبيعة الأدوار والأساليب التي يقوم بها المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية وتنشيطها، وكيفية تنشيط هذا الدور في المستقبل؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما الدور الذي يلعبه المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية ؟
2- ما المقومات والأركان التي يقوم عليها المجتمع المحلي ؟
3- ما التنمية المحلية ؟
4- ما واقع التنمية السياحية على المستوى المحلى ؟
5- ما أهم المعوقات التي تواجه المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية ؟

(5) نوع الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة واتساقا مع أهدافها، يحدد الباحث هذه الدراسة في كونها دراسة وصفية؛ وذلك لأنها تتعرض بالوصف السوسيولوجي لدور المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية والوقوف علي المشكلات التي تعوق تحقيق هذه التنمية؛ بهدف التوصل إلي مؤشرات تخطيطية للتخفيف من حدتها. فالدراسات الوصفية تحتل مكانة بالغة الأهمية في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، وفي علم الاجتماع بوجه خاص، إذ إنها تستهدف تقرير ظاهرة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، وتصل عن طريق ذلك إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها[7].

كما أن الدراسة الوصفية هي التي تجيب عن التساؤلات المتعلقة بكل ما يريد الباحث معرفته عن كل مكونات المشكلة في جوانبها المختلفة، وتمهد له الطريق، وترسم له صورة عامة للمشكلة، وتمده بقدر من المعلومات، وهو أمرٌ يسهِّل عليه عبء اختيار المشكلة اختيارا دقيقا وانتقاء مجالاته وتحديد إجراءاته وأهدافه وخصائص عينته[8].

(6) أدوات جمع البيانات:

يعتمد الباحث علي استخدام استمارة المقابلة؛ وذلك لضمان صحة تمثيل العينة بدرجة أكبر. وهي قائمة أسئلة يقوم الباحث بطرحها علي المبحوثين من خلال مقابلة كل مبحوث علي حدة[9].

(7) مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني للدراسة: محافظة الفيوم.
2- المجال البشري للدراسة: قيادات المجتمع المحلي ذوات الصلة بالتنمية السياحية، والمستفيدين من التنمية السياحية داخل المجتمع المحلي.
3- المجال الزمني للدراسة: الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة من ديسمبر 2013– حتى يونيو 2014.

(8) التوجه النظري للدراسة:

تفرض العديد من الأطر والاتجاهات النظرية في هذا الصدد نفسها علي الباحث، وينطلق الباحث في هذه الدراسة بتبني الاتجاه البنائي الوظيفي كمُوجِّه محوري للدراسة، وتنحصر أهم المسلمات الرئيسية لهذا الاتجاه فيما يأتي:

يُنظر إلي المجتمع علي إنه كلٌّ، أي نسقٌ موَحَّد، وأن كل جزء في النسق يتأثر بالأجزاء الأخري، لذلك فإن التغير في أحد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغييرا في الأجزاء الأخرى[10]، يحدث هذا التغير في رأى الوظيفيين – عندما يتبين أنه من الضروري من الناحية الوظيفية. فعلى سبيل المثال توسعت المجتمعات المعاصرة في الأنظمة التعليمية؛ لأن المجتمعات بحاجة إلى مزيد من المتعلمين بدرجة أكبر من المجتمعات الأقل تقدما. ويمكن أن يحدث التغير من خلال التكيف أو التكامل. ويحدث التكيف عندما تقوم مؤسسة قائمة بإعادة التكيف لمقابلة الاحتياجات الجديدة. ويحدث التكامل عندما يتبنى المجتمع عنصرا جديدا ويجعله جزءا منه. فالمجتمع قد ينجح أو يفشل في إدماج مجموعة من المهاجرين فيه. ويميل الوظيفيون إلى التفكير في التغير بطريقة تطورية (تدريجية) لا ثورية[11].

وتأسيسا علي ما سبق، فإن أي مركب للفعل أو السلوك يتصف بأنه نسق للفعل تتفاعل فيه الأجزاء مع بعضها البعض من ناحية، ومع البيئة الخارجية للنسق من ناحية أخري، ويقوم كل جزء من أجزاء النسق بأداء وظائف معينة من أجل المحافظة علي النسق ككل، وتشتمل بعض هذه الوظائف علاقة النسق ببيئته الخارجية، في حين يتضمن بعضها الآخر العلاقات المتبادلة بين أجزاء النسق مع بعضها البعض من ناحية ومع النسق ككل من ناحية أخري[12].

ويري هذا الاتجاه أن البناء الاجتماعي يتمثل في مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية[13].

واستكمالا لمحاولة تفسير قضايا الدراسة الراهنة فان نظرية الدور Role Theory تعد نظرية تفرض نفسها أيضا، فهي من النظريات المهمة التي يمكن من خلالها تفسير سلوك أفراد المجتمع المحلي، حيث إنها تصور الأفراد الذين يشغلون أوضاعا معينة ويؤدون أدورا محددة أنهم يكشفون عن سمتين متداخلتين:

(1) الخصائص المرتبطة بالذات، (2) مهارات وقدرات لعب الدور[14]. وقد انبثق عنها اتجاهان متباعدان تَمَثَّلا في اتجاه التفاعلية الرمزية والسلوكية الاجتماعية. وفي هذا الصدد سوف نتعرض للتفاعلية الرمزية –بشيء من التوضيح– التي تقوم على أساس منهجي مؤداه أن فهم المجتمع من خلال تصورات الفاعلين والمعاني التي يضفونها على مواقف التفاعل بما فيها من موضوعات يتطلب منهجا يختلف عن المنهج الوضعي الذي ينظر إلى الظواهر بوصفها أشياء منفصلة عن ذات الباحث، وحتى عن الأفراد الذين يكونون عناصرها، فجاء منهج التفاعلية لإزالة الحواجز التي تفصل بين الباحث وموضوع بحثه[15].

ولاشك في أن التفاعلية الرمزية تعد من أكثر الاتجاهات استخداما في مجال تنمية المجتمع المحلي؛ لأن صِغر حجم المجتمع قد مكَّن من إجراء بحوث متعمقة علي عمليات التفاعل بين الأفراد.

ويفسر هذا الاتجاه عمليات التنمية داخل المجتمع المحلي من خلال عمليات التفاعل، وهذه العمليات تتكون من أداء الدور، وعلاقات المكان، ومشكلات الاتصال، ومتخذي القرار.

وتنطلق هذه النظرية من عدد من المسلمات الرئيسة والمتمثلة فيما يأتي:

1- أن الفرد يعيش في بيئة فيزيقية فهو يعيش أيضا في محيط رمزي حيث تحركه الرموز التي يكتسبها من خلال تفاعله مع الآخرين، وبخاصة أعضاء المجتمع المحلي، ولذلك ينظر إلي هذه الرموز علي أنها قيم ومعان شائعة ومألوفة.

2- أن الفرد له القدرة على تعلم عددٍ هائل من المعاني والقيم من خلال الاتصال الرمزي، ويتعلم ذلك عن طريق الدخول في تفاعل مع الأفراد الآخرين، وهذا هو مضمون عملية التنشئة التي من خلالها يتعلم الفرد الثقافة والقيم والأدوار التي يجب عليه اتباعها.

ولا يمكن فهم التفاعل كليا بواسطة الملاحظة الخارجية، وإنما يجب أن ينظر إلي محتواه، فأي فعل يأخذ شكله في ضوء الموقف الذي حدث فيه، والفرد هو فاعل ومتلق للفعل أي هو مثير ومستجيب.

يعد تمثيل الدور العملية المركزية الرئيسية في الاتجاه التفاعلي، ففي هذه العملية يشكل كل دور طريقا ليربط بأدوار أخري في الموقف فالتفاعل عملية ديناميكية مستمرة، وهي عملية اختيار مستمرة لمفهوم دور فرد عند الآخر، كما أن هذه العملية تتطلب من الفرد أن يكون لديه المقدرة لتوقع تصرفات أفراد مجتمعه، فمعرفة الفرد بالآخرين تمكنه من التنبؤ بما يتوقعه الآخرون منه وتمكنه أيضا من معرفة ردود فعلهم بالنسبة له وبهذه المعرفة يكون قادرا علي إنجاز دوره بنجاح[16].

تركز التفاعلية على المجتمع باعتباره محادثة، أو قُل: إن العالم الاجتماعي يتلخص في الحوار الذي يدور حول المائدة، أو في النادي، أو في موقف اجتماعي تظهر فيه الإبداعات الفردية أو تصرفات الأفراد وفق ما تعنيه الأشياء بالنسبة لهم، وما تفرزه المعاني، تلك التي تتحور وتتبدل وفقاً لتأويل الموقف الذي من خلاله يتم

فهم الواقع[17].

يختلف هذا الاتجاه عن البنائي الوظيفي في نظرتها إلي الفعل الاجتماعي، فمصدر الفعل الاجتماعي عند التفاعلية الرمزية يأتي من تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض هؤلاء الأفراد الذين حددوا فعلهم تجاه الآخرين من خلال عملية تفسيرية، فتفاعل أفراد المجتمع المحلي يتكون من تفاعل وحدات تطور أفعالا لمقابلة الموقف الذي يوجد فيه جميع الأفراد المتفاعلين. أما الاتجاه الوظيفي، فهو عكس ذلك في تصوره لمصدر الفعل الاجتماعي، فهو يضعه في فعل المجتمع أو في بعض وحدات المجتمع[18].

ومن خلال ما سبق،، نجد أن الاتجاهات النظرية المشار إليها آنفا قد أكدت علي الدور الذي يؤديه أفراد المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية، وأنهم جزء أساسي من أجزاء المجتمع، وأن إخلالهم أو عدم مشاركتهم في تحقيق التنمية السياحية سيؤدي حتما إلي انخفاض مؤشر التنمية وجاءت نظرية الدور لتؤكد لنا أيضا أن الأفراد هم الفاعل الرئيسي في عمليات التنمية المجتمعية وعلي أهمية قيام كل فرد بالدور المنوط به وأنه لا جدوى من بحوث التنمية المنفصلة عن الواقع. فإذا تكاتَف الجميع لإحداث تنمية حقيقية حتما ستتحقق من دون مبالغاتٍ لا قيمة لها.

(9) الدراسات السابقة :

لاشك فى أن دراسة السابقين من الباحثين السابقين والمرتبطة بحوثهم بالظاهرة موضوع الدراسة ، يعود بالنفع على الباحث فى دراسته من نواح متعددة ، فهى تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات تعين الباحث فى تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية والاجرائية ، كما تساهم فى معرفة نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها ، وفى تجنب تكرار الجهود المبذولة ، فضلا عن أنها تثرى معرفة الباحث وتزيد فى مجال توجيهه بإطلاعه على المناهج المتبعة فيها وأدواتها المستخدمة وفروضها المصاغة ونتائجها التى تم التوصل إليها ، فكل دراسة تبدأ من حيث انتهت إليه الدراسات الأخرى ، كذلك فإن نتائجها تعد بمثابة نقطة بداية لدراسات أخرى تتبعها وتجئ من بعدها ، فتكون مرشدا وموجها ومنارا وأساسا لها. وسوف نعرض لبعض الدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، لمحاولة التعرف على طبيعة هذه الظاهرة وكيفية دراستها واستكمال دراستها من الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة ، وعلى الرغم من وجود العديد من الاختلافات بين هذه الدراسات وبين الدراسة الحالية من حيث الأهداف والتساؤلات والإجراءات، إلا أن هذا التباين والاختلاف يساعد في إيجاد عدد من القضايا التي تفيد الدراسة الحالية.

الدراسة الأولي: محمد شبيب حسين الخصاونة : دور المجتمع المحلى فى التنمية السياحية المستدامة بالتطبيق على مدينة البتراء فى المملكة الأردنية الهاشمية 2008. [19]

هدفت الدراسة إلي تحديد دور كل من : الجهات المعنية والمجتمع المحلي

بالتنمية السياحية المستدامة في مدينة البتراء، و التعرف علي واقع السياحة في مدينة البتراء. كما استخدمت الدراسة أداة الاستبيان.هذا وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة فى أن مجهودات الجهات المعنية ممثلة في وزارة السياحة وهيئة التنشيط السياحي وسلطة اقليم البتراءالتي تراعي الاعتبارات ذات العلاقة بالتنمية السياحية المستدامة لم ترقي الي المستوي المتوقع منها.كم أن شكل الاهتمام بالتوعية السياحية للحفاظ علي البيئة قد جاء في المرتبة الاولي من حيث انتشار استخدام هذا الشكل من أشكال الاهتمام من قبل الجهات المعنية بالتنمية السياحية .

الدراسة الثانية : منال عبد المعطي صالح قدومي: دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي"حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس 2008 . [20]

هدفت الدراسة إلي توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وتحديد مجالات المشاركة المجتمعية المرغوبة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي.انطلقت الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أداة المقابلة. هذا وقد تمثلت اهم نتائج الدراسة فى أنه لا توجد فروق من حيث دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسةالعمل التطوعي، ومجال العمل التطوعي وأنه لا توجد فروق بين الذكور والاناث في موضوع دور المشاركةالمجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي. كما كشفت الدراسة أن المؤسسات التي تشارك في تنمية وتطوير المجتمع المحلي تهدف إلى تقديم خدماتمتنوعة مرتبطة بمشاريعها وبرامجها وتأهيل وتدريب من خلال التنسيق والمشاركة في البرامج.

الدراسة الثالثة : محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم : أثر تنمية السياحة البيئية بمحافظة البحر الأحمر علي التنمية الاقتصادية "دراسة تطبيقية علي مدينة مرسي علم" 2010. [21]

هدفت الدراسة إلي دراسه أثر تنمية السياحة البيئية بمحافظة البحر الأحمر علي التنمية الاقتصادية. انطلقت الدراسة من المنهج الوصفي والتحليلي، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبيان، حيث بلغ حجم العينة للشركات العاملة في صناعة السياحة 120 شركة من جملة الشركات السياحية القائمة بمدينة مرسي علم وقد بلغ حجم العينة 222 بالنسبة للسائحين المترددين علي مدينة مرسي علم . وتمثلت أهم نتائج الدراسة فى أنه نتيجة لتنمية السياحة البيئية بمدينة مرسى علم والتي إنعكست علي التنمية الإقتصادية فهي مدينة بها كل مقومات الجذب السياحي وتجذب الأثرياء من جميع الدول مما أدى إلى زيادة معدل الإنفاق. كما أنه نتيجة لتنمية السياحة البيئية بمدينة مرسى علم كإنعكاس طبيعي فقد أدت إلي زيادة الإستثمارات الإقتصادية المختلفة.كما كشفت الدراسة عن تدعيم المستشفي العام ومستشفي جراحة اليوم الواحد بمدينة مرسي علم بالأطباء والأجهزة الطبية الحديثة

حتي تقوم بدورها في رعاية وخدمة السائحين .

الدراسةالرابعة: يحيي سعيدي، سليم العمراوي: مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية 2013 .[22]

هدفت الدراسة إلي التعرف على أهمية السياحة في الرفع من معدلات النمو، ودعم التنمية ، والوقوف على واقع مساهمة السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر.وكشفت الدراسة الميدانية أن السياحة تعتبر اليوم صناعة متكاملة تتميز باتساع أنشطتها و تعدد أنواعها، و ما يميزها أيضا أنها كنشاط اقتصادي تؤثر على الكثير من قضايا التنمية خاصة الاقتصادية منها في العديد من الدول التي تهتم بها. لكن يعاني قطاع السياحة في الجزائر من عدة نقائص و ضعف في برامج التنمية السياحية و ذلك ما عكسه ضعف مساهمة هذا القطاع في قضايا التنمية في الجزائر و الاتجاه المتزايد للجزائريين على السياحة في الخارج.كما يعود ضعف الطلب السياحي الوافد إلى الجزائر لضعف العرض السياحي الجزائري و الخدمات المكملة له وغلاء الأسعار، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.كما كشفت الدراسة أن هناك اهتمام كبير من طرف السلطات المسؤولة في الجزائر بتحسين و ترقية قطاع السياحة من أجل زيادة مساهمته في التنمية الإقتصادية.

الدراسة الخامسة :_شيماء بهاء الدين حسين مليجي : المسئولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال في التنمية المستدامة "دراسة ميدانية لبعض المشروعات بمحافظة القاهرة" 2014. [23]

هدفت الدراسة إلي الكشف عن الدور الفعلى لمنظمات رجال الأعمال فى تحقيق التنمية المستدامة و تطوير المجتمع المحلى، والتعرف على المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص ودورها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية في المجتمع.انطلقت الدراسة من المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة دليل المقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان. هذا وجاءت أهم نتائج الدراسة لتكشف عن أن نوعية الأنشطة التي تقوم بها الشركات والتي تندرج تحت مسمي المسئولية الإجتماعية فقد تنوعت بين رعاية صحية في المقام الأول، ثم منح دراسية ودعم برامج بحث علمي في المقام الثاني، ثم دعم برامج البيئة، وتليها توفير فرص عمل ودعم نشاطات مؤسسات أهلية، ثم رعاية أسر فقيرة، وفي المقام الأخير دعم برامج مكافحة الفقر أما عن الشريحة المستفيدة من هذه الأنشطة فقد جاءت الإجابة فى ثلاث فئات فقط: العاملين بالشركة، الطلبة والمتدربين،الفقراء على هيئة عمل خيرى. وعندما تم سؤال الشركات عما إذا كانت المحفزات الحكومية وجو الإقتصاد . كما كشفت الدراسةعن المردود على المؤسسة من تطبيق المسئولية الإجتماعية فجاءت زيادة الثقة بين الشركة والبيئة المحيطة في المقام الأول، كما رأت بعض الشركات أن هناك مردودات أخرى مثل: توفير العمالة المدربة للقطاع بشكل عام، والإحساس بالمسئولية الإجتماعية وراحة الضمير والإحساس بالدور الإجتماعى، كما أن الشعور بزيادة الإنتاجية يعطى جو من الإستقرار للإستثمار

(إستثمار آمن)، وأيضا إن المردود هو بالأساس مردود أخلاقى. ولم يأتي زيادة الارباح بأي شكل من الاشكال في هذا السياق.كما كشفت الدراسة عن الصعوبات التى تحول دون تطبيق برامج المسئولية الإجتماعية فجاء في المقام الأول سيادة مفهوم العمل الخيرى على مفهوم المسئولية الإجتماعية، وعدم دعم الإعلام للمبادرات القائمة للمسئولية الاجتماعية، وجاء في المقام الثاني أن الدولة لا تشجع على الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية والبيروقراطية، وبعض الإجراءات والقوانين المعطلة، ومستوى التعليم، الوضع الاقتصادى، عدم وجود حوافز من الدولة لدعم هذا الفكر أو لنشر هذا المفهوم، ثم تلاه صعوبة تحديد الفئات المستهدفة وعدم وضوح مفهوم المسئولية الإجتماعية بين الشركات.

التعقيب علي الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع علي الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تبين للباحث تنوع واختلاف تلك الدراسات، كما خلص الباحث إلي الملاحظات التالية : اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى استخدام المنهج الوصفى ، كما اتفقت مع الدراسة الثانية والدراسة الخامسة في استخدام أداة المقابلة ، بينما اختلفت مع الدراسة الأولى والثالثة في استخدام أداوات الدراسة حيث اعتمدت هذه الدراسات علي أداة الاستبيان. كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها ربطت المجتمع المحلي بالتنمية السياحية وهو مالم تطرقت إليه الدراسات السابقة فمعظم الدراسات السابقة ركزت اهتمامها علي التنمية السياحية دون تناول دور المجتمع المحلي في التنمية السياحية. ويعتبر ذلك إضافة إلي الدراسة الحالية.

ثانيا :الإطار النظرى للدراسة :

1- مفاهيم الدراسة :

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة أحد الطرق المنهجية الهامة فى تصميم البحوث ، فالدقة والموضوعية من خصائص العلم التى تميزه عن غيره من ضروب المعرفة ،ومن مستلزمات الدقة فى العلم وضع تعريفات واضحة ومحددة لكل مفهوم أومصطلح يستخدمه العلماء والباحثون فى كتاباتهم ودراساتهم ،وبالتالى على الباحث أن يعمل عند صياغته للمشكلة على تحديد المفاهيم التى يستخدمها ، وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعانى والأفكار التى يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلفوا فيما يقول.(24) ووفقاً للدراسة الراهنة فهناك مجموعة من المفاهيم تقتضيها طبيعة الدراسة لعل أهمها ما يلي :

- **الدور:**

يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية الأكثر استخداما في الحقل السوسيولوجي، ويظهر لنا مفهوم الدور حينما تحدد الجماعة الاجتماعية أعرافا لا تسري سوي علي فئات معينة من الأفراد، وتلقى حالة تمييز اجتماعي بين الأفراد تبعا للدور المتوقع ممارسته في حياة المجموعة.

وإذا تطرقنا للمفهوم من الناحية التاريخية نجد أنه لم يكتسب دلالته الحالية إلا منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حيث صار أساس هذا الاكتشاف بفضل رالف لبنتون عالم الأنثروبولوجي الثقافية، وصار ابتكاره المصطلحي الأساس الذي بني عليه (تالكوت بارسونز) نموذج التنظيم المعياري للسلوك الاجتماعي الذي شكل أساس علم الاجتماع[25].

ومن ثمّ يعد مفهوم (الدور) أحد أهم المفاهيم السوسيولوجية، فهو يحدد لنا طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات أو أوضاع اجتماعية معينة، ويحلل تفاصيل تلك التوقعات، وحينما تتعارض هذه التوقعات، وهذا ما يحدث بين الحين والآخر، فإن علماء الاجتماع يتحدثون هنا عما يسمونه صراع الدور، أو توترات الدور. وترى النظرية الاجتماعية الخاصة بـــ(تالكوت بارسونز) أن أنماط الدور هذه تتحدد من خلال ما يطلق عليه "متغيرات النمط" أو الاختيارات بين زوجين من المعايير البديلة[26].

ويشير كثيرون من علماء الاجتماع اليوم إلى مثل هذا المصطلح (الدور)، فهو مصطلح يختلف في معناه لدرجة قد يصعب معها التوصل إلى تعريف يمكن قبوله على نطاق واسع. فيعنى مصطلح الدور ضمنا مجموعة من الأساليب المعتادة في عمل أشياء معينة، أو إنجاز وظائف محددة في موقف اجتماعي ما . كما يعنى الدور مجموعة من القواعد ومعايير السلوك المتعلقة بأوضاع متباينة يشغلها أعضاء المجتمع في علاقتهم بعضهم بالآخر، وفى علاقتهم بالمجتمع ككل.

وهنا يمكن التأكيد على نقطتين: الأولى- تشير مجموعة من القواعد والمعايير المحددة للدور إلى الموقف أو الوضع في ذاته وليس إلى الشخص الذي يشغله. الثانية- تشير القواعد والمعايير المميزة لكل دور أساسا إلى أنواع التفاعل والعلاقة المتداخلة بين أعضاء المجتمع.

وبالتالي فقد أصبح واضحا الآن، أنه لا يمكن تحديد الدور بعيدا عن علاقته بعدد آخر من الأدوار، حيث تمثل الأدوار التي يؤديها أعضاء المجتمع المحلى أنواعا من النشاطات تكمل بعضها الآخر. وهى في ذاتها، يعد كل واحد منها ضروريا لبناء المجتمع وتنميته ككل، وهكذا يعد المجتمع بمثابة بناء من الأدوار أو على حد تعبير (بارسونز) عبارة عن نسق من تفاعل جمع من الفاعلين توجه فيه القواعد سلوكهم، تلك القواعد التي تمثل مجموعة معقدة من التوقعات المكملة لبعضها والمتعلقة بالأدوار والجزاءات[27].

- التنمية.

يشهد العالم المعاصر تفاوتا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بين دول حقق قدرا ملحوظا من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأخرى لا تزال تبحث عن ذاتيتها ومكانها في هذا العالم. ومن ثم فقد طرحت قضية التنمية نفسها كأحد القضايا المحورية التي تحتل مكانة خاصة على بساط البحث الاجتماعي والسياسي، ولا سيما في ظل المتغيرات العالمية الجديدة وتحديات العولمة.

لقد كان تاريخ التنمية هو تاريخ المعاناة بالنسبة لشعوب العالم الثالث حيث ناضلت هذه الشعوب بحثا عن الاستقلال ودفعت من اجله دماءها واقتصادها واعتقدت أن الاستقلال سيجلب معه الرخاء وفي عقود التنمية التي قادتها الشعارات الاشتراكية استطاع حماس الجماهير أن يشيد نموا متطورا غير أن فساد البيروقراطية وبعض عناصر الصفوة استطاع تبديد بل وتدمير ما تم بناؤه ، وفي مرحلة تالية رفعت شعارات التنمية في ظل الشعارات الليبرالية، وتحالفت في إطارها البرجوازية مع الصفوة تاركة غالبية الجماهير إلي ما دون خط الفقر[28].

وإذا تطرقنا إلى الطرح الأيديولوجي المقدم لفهم عملية التنمية، وبخاصة الطرح الماركسي فسنجد أن التنمية في هذا الاتجاه قد أطلق عليها اسم أيديولوجية التنمية التي أخذت شيئا فشيئا بعض صفات القداسة، وقداسة هذا المفهوم تدور حول الاقتصاد، وانطلاقا من نظرية ماركس في الاقتصاد فإن الماركسية وجدت أن الاشتراكية هي الحل الأنجح لمشاكل العالم المتخلف، ورأت أن التصنيع هو الدواء الشافي لكل الأمراض، وأصبح رأس المال وتراكمه وإعادة إنتاجه هو المقدس والوحيد الذي فيه ومعه وحوله تتحدد وتتقيد كل المعطيات، إلا أن إخفاق الاشتراكية في البلدان التي طبقت فيها يجعل من قداسة الاقتصاد –بالرغم من أهميته الكبرى– مقولة تحتاج إلى إعادة نظر وإلى مناقشة أعمق[29].

ومن هنا تبرز العناصر الأساسية في نظرية (ماركس) ذات الأهمية البالغة في التنمية[30]:

1– قام تحليل (ماركس) على التركيز على الظروف المادية بدلاً من التركيز على القوى الروحية أو المثالية؛ من أجل ذلك أصبح من اليسير تعريف الظروف الاجتماعية بطريقة يمكن إخضاعها للدراسة العلمية.

2– كان تأكيد (ماركس) أن العمليات التاريخية لا بد أن تفسر عن طريق العلاقات القائمة بين الجماعات الأكثر أهمية من الناحية السوسيولوجية من الأفكار البيولوجية المتعلقة بالتطور البيولوجي أو البقاء للأصلح.

وقد أدركت الماركسية أن العامل الاقتصادي يؤدي دوراً أساسيا في تطور الحياة، مع اعتبار الرأسمالية أسلوباً للتنمية له القدرة على معاونة الدول المتخلفة على تجاوز تخلفها، كما أن الماركسية ترى أن عملية التنمية تستلزم إلغاء الملكية الخاصة للأراضي، وفي الوقت نفسه العمل على زيادة معدل دخل الفرد، وتأميم جميع الحقوق المكتسبة بالوراثة وإلغائها. ومصادرة جميع ملكيات المهاجرين خارج المجتمع، ومن ثم تمركز وسائل الإنتاج والسلطات ووسائل النقل في يد الدولة. بالإضافة إلى محاربة الاحتكار، والتركيز على الصناعة وتوسيعها، وبالتالي قيام الدولة على أرضية التخطيط الشامل لكل مناحي الحياة وذلك بواسطة جهاز الدولة المركزي[31].

وهذا يعني في المقام الأول أن تحديد الأولويات والاحتياجات لا يتم بالضرورة طبقًا لمعايير اقتصادية–اجتماعية، بل إن هذه الاحتياجات والأولويات قد تكون في أسفل اهتمام الجهاز المركزي للدولة. إن هذا الأمر سيكون معكوسًا تمامًا لو

أن التخطيط كان يقوم على أرضية التعددية والمشاركة والجماعية[32].

إن الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل من وجهة نظر (ماركس) هي من أجل تحسين مستوى الأراضي الزراعية، وتحقيق مبدأ المسؤولية القانونية تجاه العمل سواء للعاملين في قطاع الصناعة أو الزراعة، وإتاحة الفرصة لتعليم كل فئات المجتمع، وعدم استغلال الطفولة في عمليات الإنتاج، ومراعاة التنسيق بين سياسة التعليم والإنتاج الصناعي، وهو يعني أن التنمية تتحقق بالصراع الطبقي والثورة، وإن الصراع الطبقي هو الوسيلة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى[33].

ومن ثم فالتنمية من وجهة نظر الماركسية عملية مستمرة فهي عملية تحول من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر رقياً، وهي في جوهرها تعني حلول المتناقضات من خلال التغيير الثوري الذي ينتج أشكالا جديدة في التنظيم والبناء الاجتماعي وهذا يحدث تحولاً كبيراً من الكم إلى الكيف، كما تعنى التنمية أيضا من وجهة النظر الماركسية "التحول" الذي يصيب مختلف أشكال الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع"[34].

أما إذا تطرقنا إلى الطرح الأيديولوجي لفهم عملية التنمية من خلال الوظيفية، فسنجد أن (سبنسر) عرف "التنمية في مجالات الكائنات وفى المجتمعات: بأنها تطور ونمو في العمليات التي تؤدى إلى إيجاد نسق جديد في البناء الاجتماعي الذي يؤدى بدوره إلى نمو تلقائي مستمر، واعتقد سبنسر أن تلك العمليات تمثل مرحلة التطور فوق العضوي. وتميزت التطورية عنده بالحركة في البناءات البسيطة إلى البناء المعقد، وبالتطور من المجتمع الحربي إلى المجتمع الصناعي، وأن التطور قد لا يسير نحو التقدم المطرد، إذ يعوقه أحياناً بعض مظاهر الانحلال والتخلف[35].

ولقد وحَّد (سبنسر) بين مفهوم التنمية والتطور، حيث يفسر التنمية بأنها تحتم التكامل الذي يصاحب التنوع وعدم التجانس، نتيجة لحركة النمو الذي يتعرض له المجتمع أو الكائن الحي، وأراد بذلك أن يفسر جميع نماذج التنمية أو أشكالها سواء بالنسبة للمجتمعات أو الجنس البشرى أو الكائنات العضوية[36].

وبناء على ما سبق، نجد أن الرؤية التطورية قد فسرت التنمية بأنها عملية تطورية متوالية ومتعاقبة من الماضي إلى الحاضر– تؤدى إلى خلق نظم وبناءات حديثة وإلى تبادل المعرفة والنماذج الثقافية وانتشارها. وبصفة عامة، يمكن القول: إن التفسير التطوري يتصف بالمبالغة في حجمه وقضاياه، وأن عملية التنمية تختلف كثيرا عن عمليات التطور البيولوجي.

- **المجتمع المحلي:**

تعني كلمة (Community) المجتمع المحلي، وهو مفهوم طرح في عديد من الدراسات، ويشير إلي الجماعات الإنسانية التي تصنف وفقاً لمعيار معين، ويوجد بينها نوع من التفاعل، كذلك فإنها تصنف وفقا لبعد الإقامة في إقليم محدد، والتشابه في اللون والسن[37]، ولكن المفهوم كما يستخدمه المتخصصون في العلوم الاجتماعية يشير أيضا إلى فكرة المعية (أي العيش معا والسعي نحو تحقيق

استمرار الحياة)، والانتماء والاستمرار في الوجود داخل نطاق جغرافي محلي معين، كما أن المفهوم يتضمن أيضا مجموعة من العلاقات بين الأفراد الذين يكونون هذه الجماعة الكبيرة وهى علاقات تحكمها قواعد معينة[38].

وتأسيسا علي ما سبق فإن مفهوم المجتمع المحلي بشكل عام يشير إلي مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويكوِّنون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها. ومن أمثلة المجتمع المحلي المدينة، والمدينة الصغيرة، القرية، وعلي الرغم من أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية ويوفر لسكانه السلع والخدمات، فليس من الضروري أن يتحدد بحدود قانونية كما هو الحال في المدينة، وليس بالضرورة أيضا أن يمثل كيانا سياسيا مستقلا[39].

والمجتمع المحلي هو تعبير عن رغبة الأفراد وقدرتهم علي الأخذ بالمبادرة والقيام بأنشطة اجتماعية متنوعة، لخدمة أغراض إنمائية وإنسانية، محلية ودولية، بالاعتماد علي الجهود والتمويل الذاتي في المقام الأول، وعن طريق حثّ الأفراد والمنظمات المختلفة، وكذلك الحكومات علي تخصيص تمويل أكبر لأداء أنشطتها المختلفة.

ويتسم المجتمع المحلي بانتشار التنظيمات الاجتماعية التي تعبر عن إدارة المصالح المختلفة أو لأداء خدمات إنمائية وإنسانية عامة، وأصبح معدل نمو المجتمع المحلي وأهميته مؤشرا مهما لدرجة التطور الاجتماعي والسياسي في العصر الحديث[40].

إن دراسة المجتمع المحلى تعنى "محاولة فهم ووصف جماعة من الأفراد تعيش في موقع جغرافي معين، وتشترك في نظم اجتماعية معينة، وتشعر أن كل المؤسسات المحلية خاصة بهم فقط[41].

2- أهمية المجتمع المحلي في التنمية السياحية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانهيار سياسة الاتحاد السوفيتي واعتبار أمريكا هي القطب الأوحد والحاكم للسياسة العالمية وتبني سياسات العولمة الرأسمالية، كان من الطبيعي أن تتخلي الدولة والمتمثلة في القطاع العام عن عمليات التنمية المنوطة بها وإرجائها إلي أخر بديل (القطاع الخاص)، ولذلك كان لا بد من التشبيك مع المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة لرفع مستوي التنمية المحلية واللحاق بركب الدول المتقدمة.

ويتألف هذا النمط من التنمية من مسئولية مشتركة بين الحكومات المحلية والمواطنين كما أن الجهات المحلية يقع عليها دور عظيم في بناء قاعدة قوية للمشاركة عن طريق توفير الإمكانات البشرية والمادية للمجتمع المحلي، وأصبح هذا التشبيك من أهم عناصر التنمية في الدول النامية، فقد أسهم بصورة واضحة في تقليل تكاليف التنمية وتخفيف العبء علي الدولة، إضافة إلي إسهامها في خلق

علاقات مميزة بين المجتمع المحلي والمشروعات المحلية، حيث أصبحت هذه المشروعات ملكا للمواطن؛ لأنها تتيح لهم فرص المشاركة في إدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم، بالإضافة إلى أنها تخلق مناخا ديمقراطيا للتعبير عن الرأي، ومن ثم تقع مسئولية حراستها ونجاحها والاهتمام بها كما أنها أصبحت في بعض المجتمعات الأكثر قدرة ظاهرة اجتماعية لها مروجيها وإدارتها والمنافسة حولها[42].

إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تسهم في التنمية إسهاما حقيقياً إذا نجحت في بناء الوعي التنموي واستقراره وتوظيفه من خلال مشاركة حقيقية وفاعلة في العملية التنموية، وإذا نجحت في تكريس العمل الجماعي، والابتعاد عن الأنانية الفردية[43].

3- المقومات والأركان التي يقوم عليها المجتمع المحلي:

1. الفعل الإرادي الحر، أي إنه يتكون نتيجة الحرية الخاصة بالأفراد الذين يشكلونه.
2. يتكون المجتمع المحلي من مجموعة من الأجهزة، وكل تنظيم من هذه التنظيمات يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويتهم بإرادتهم الحرة، وهذا بمقتضي شروط يتم التراضي حولها.
3. جانب سلوكي وأخلاقي، وهو يعني في الأساس قبول الإذعان للاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وما يعني ذلك في حق الآخرين في أن يؤسسوا تنظيمات تدافع وتحمي وتنجز المصالح المادية والمعنوية الخاصة بهم.
4. تعمل تكوينات المجتمع المحلي عادة في استقلالية عن جهاز الدولة، فبقدر ما تكون مستقلة عنها بقدر ما تكون أقرب تعبيرا عن رغبة المواطن[44].

4- التنمية المحلية:

ظلت التنمية المحلية هي القضية المحورية في جميع الدول العربية بتفاوت أنظمتها ومواردها ومجتمعاتها، ولم تخل إستراتيجية أيٍّ من الدول العربية عن الحديث عنها وربطها بحركة المجتمع وتطلعاته، وأشواقه فقد ظلت هذه القضية هي الهاجس والشاغل لدول العالم الثالث.

إن التنمية المحلية لا تنفصل في مضمونها عن التنمية الشاملة، فالكثير من الباحثين يرون أن العلاقة بين عمليات التنمية بجميع مستوياتها هي علاقة عضوية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، بل أنها لا يمكن أن تتحقق بالتركيز علي الكل وحده فهي تتناول كل مكونات ذلك الكل بكافة جوانبه[45].

جعل هذا التكامل بين التنمية الشاملة والمحلية مفهوم التنمية المحلية يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة، لكن علي المستوي الجزئي (micro) ونعني بها الوحدات المحلية، ومن ثم يمكن القول: إن التنمية المحلية هي مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلي تطوير المستوي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية[46].

ومن هذا المنطلق، ينظر إلي ذلك النمط من التنمية بأنه عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس علي المشاركة

الفعالة لمختلف الموارد المحلية، وكل ذلك في سبيل الوصول إلي رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة، وصولا إلى رفع مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع المحلى، وتعتمد علي تفصيل كل موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي[47].

إضافة إلي ما تقدم، فإن عملية التنمية هنا لا تنفصل عن المركب الثقافي للمجتمع الذي تحدث في نطاقه، فيتم النظر إليها علي أنها ظاهرة ثقافية حيث اعتبروا أن وجود هذه الثقافة شرط ضروري لتحقيق عملية التنمية، وعلي ذلك فهي عبارة عن طاقات فكرية روحية جبارة يتطلب تحقيقها سلوكا اجتماعيا واسع النطاق بعيد المدى يكون هو نفسه حركة نمو للتغيير والتنمية[48].

والمدقق في تاريخية هذا المفهوم وظهوره علي ساحة التحليل، يجد أن بداية ظهوره كانت في بحر الستينيات علي أثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة إعداد التراب ذلك من أجل الاختلالات بين الجهات ومكان العالم القروي والحقلي الأول لتطبيق المفهوم لكنه تجاوز حدود القرية إلي المدن خصوصا الأحياء والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية[49].

والي الآن لم يتوصل الباحثون إلي تعريف واضح ومحدد للمفهوم، وامتزجت التعريفات التي قدمت للتنمية المحلية بين تعريفات الهيئات والمنظمات وتعريفات الاقتصاديين والاجتماعيين والهيئات الدولية المنوطة بعملية التنمية.

وعلي ذلك، يري بعض الباحثين أنه نظرا لعدم تحديد تعريف كامل ومقبول من طرف الجميع. ويمكننا تعريف التنمية المحلية علي أنها تجنيد للمتعاملين المحليين (دولة – قطاع عام – خاص – منتجين – مجتمع مدني) المبني علي منطق المكان ، وعليه اعتبرت التنمية المحلية إستراتيجية للتنمية المجتمعات المحلية هذه الإستراتيجية يجب أن تعتمد علي مجموعة من القواعد نذكر منها أهدافا محددة وفقا للإمكانيات المتاحة التعاون والتكامل بين كل الفاعلين المحليين تهيئة مناخ مناسب يسمح باستغلال القدرات المحلية[50].

وعرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها علي الاندماج في حياة الأمة[51].

وفي فرنسا عرفت التنمية المحلية علي أنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد هذا الإقليم[52]. أما عبد المطلب عبد الحميد، فعرفها علي أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي؛ للارتقاء بمستوي الوحدات المحلية اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وحضاريا من منظور تحسين نوعية

الحياة لسكان التجمعات المحلية[53].

ويعرفها آخرون بأنها تجنيد السكان لأجل تحسين المحيط الذي يعيشون فيه مع توفير قنوات دعم تنمي عمل الفاعلين المحليين وتضافر جهودهم لخدمة المجتمع المحلي[54].

تعد التنمية المحلية منظومة دائرية متفاعلة مع المحيط، لذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية بين طرفين: الأول- اعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحيط بصفة أساسية، بينما اعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقي قوة دفعها من داخلها بالذات[55].

5- السياحة والتنمية السياحية:

تشير كلمة السياحة في معناها الأول إلي السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي، وفي الماضي سافر الناس لأهداف مختلفة منها التعرف علي العالم ودراسة اللغات الأجنبية[56].

وتشتق كلمة السياحة في الأساس في اللغة العربية من السيح، أي الماء الظاهر الجاري علي الأرض[57]، أما في اللغة اللاتينية، فيرجع الأصل اللغوي لها إلي الكلمة اليونانية (torono) وهو اسم الإله الذي يشبه شكل (الفرجال) وأدخلت إلي اللغة اللاتينية ليقصد بها المسار الدائري[58].

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي (شوليرن شرانتهوس) عام 1910 بأنها الاصطلاح الذي يطلق علي أي عمليات، وبخاصة العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا[59].

كما تعد السياحة في مصر أحد أهم روافد الاقتصاد، فقد شهدت صناعة السياحة نموا متزايدا خلال العقد الحالي، وتؤكد المؤشرات علي استمرار النمو والاستثمارات في قطاع السياحة، ولم تعد السياحة التقليدية للآثار المصرية هي فقط محور الجذب السياحي، بل إن سياحة الشواطئ والنشاطات البحرية أصبحت قيمة مضافة ومهمة في صناعة السياحة، وهو ما يدفعنا إلي الحديث عن التنمية السياحية في الفيوم حيث يوجد بها شاطئ بحيرة قارون إضافة إلي منابع وعيون للمياه مما يجعلها منطقة جذب سياحي يمكن أن تدر دخلا إذا تم الاهتمام بتنميتها.

إن الهدف الأسمى للتنمية السياحية في مصر يتمثل في إمكانية خلق الرواج الاقتصادي عن طريق الإنفاق السياحي وما يستتبعه من توفير فرص عمل إضافة إلي الحصول علي أكبر قدر من العملات الأجنبية اللازمة لدفع عجلة التنمية الشاملة بها[60].

وفي ضوء ما تقدم يمكن للباحث الإشارة إلي بعض التعريفات الخاصة بالتنمية السياحية، لعل أهمها ما يلي:

تعرف التنمية السياحية علي أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين والتوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية[61].

ويمكن تعريف التنمية السياحية كذلك علي أنها الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلي إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية[62].

ويري آخرون أنها بمثابة عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول علي متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة، فالتنمية السياحية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات والتطور التكنولوجي في حالة انسجام وتناغم، وتعمل علي تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح[63].

ومن هذا المنطلق يري البعض أن التنمية السياحية في مضمونها هي بمثابة نشاط يحافظ علي البيئة، ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية[64].

وتعرف أيضا بأنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان الاستفادة من الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء علي الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات (الإيكولوجية) والتنوع (البيولوجي) ومعوقات الحياة الأساسية[65].

6- أبعاد التنمية السياحية:

- **البعد البيئي:**

تطرح التنمية –بتأكيدها علي مبدأ الحاجات البشرية– مسألة السلم الصناعي، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع، والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الآمن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

- **البعد الاقتصادي:**

يعني الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد علي البيئة، حيث يطرح مسألة تمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ومدي زيادة نسبة الموارد المالية الإضافية للسكان وزيادة الناتج المحلي.

- **البعد الاجتماعي والسياسي:**

تتميز التنمية بالبعد الإنساني، حيث يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، أما البعد التنموي لها، فيتمثل في توليد فرص عمل جديدة للأفراد. أما البعد الثقافي، فيتمثل في الحفاظ علي التراث والإرث الحضاري[66].

7- التنمية السياحية وحوافز تنمية المجتمع المحلي:

تعد التنمية السياحية أحد الأساليب المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق بين مختلف القطاعات

الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في نوعية الحياة ومستوياتها، وتحقيق الرخاء الاقتصادي ولا يتصور أن يتحقق كل ذلك كهدف نهائي إلا بتحقيق الأهداف المرحلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية علي اختلافها[67].

وبذلك تشكل السياحة أهم مصادر الدخل الوطني لاقتصاديات العديد من الدول لما لها من دور محوري في تطوير المجتمع، فهي المجال الذي تنتعش فيه الخدمات وتنمو من خلاله مرافق عصرية للراحة والتمتع بجمال الطبيعة والاطلاع علي الحضارات، فطبقا لتوقعات البعض فإن اقتصاد العالم في القرن الحالي سوف تقوده ثلاث صناعات خدمية هي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة السياحة، فلقد أصبحت السياحة صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار والتشييد والتسويق والترويج.

وفي ضوء ما تقدم، ولكي نصل إلي الوجه الأمثل ومعدل مرتفع في مؤشرات التنمية السياحية حتي نتمكن من جنْي عائدها واستثماره، فلابد من الإعداد العملي لذلك من خلال الاهتمام بتنمية المجتمع المحلي التي تستهدف تغيير أنماط السلوك الإدارية لرفع كفايته وزيادة مهارته، ويتطلب خلق تنمية للمجتمع المحلي ما يأتي:

1. ضرورة تنظيم المجتمع المحلي، فبقدر ما تكون تنظيمات المجتمع المحلي مهيكلة ومستقرة ودائمة بقدر ما توفر الكثير من الجهد والتكاليف للقوة الاجتماعية المشكلة للنسق الاجتماعي، كما يؤدي هذا الاستقرار والتنظيم دورا مهما في صياغة مواقف بعدية الأفق فيما يتعلق بمصالح الجماعات التي تدافع عنها هذه الجماعات.
2. تعددية تنظيمات المجتمع المحلي، وتساعد هذه التعددية علي بقاء التنظيمات وتحقيق التعاون.
3. كثافة تنظيمات المجتمع المحلي، فبقدر ما تكون التنظيمات كثيفة بقدر ما توفر فرصا للأفراد للانتماء إلي أكثر من تنظيم.
4. إرساء قيم العمل التطوعي وتدعيمه لدي الأفراد والمؤسسات.
5. محاولة التغلب علي العراقيل البيروقراطية[68].

وفي ضوء ما سبق، يجدر بنا التسليم بأن محاولة تحقيق تطور ونمو مجتمع ما يستند بالأساس علي المشاركة النشطة للمواطنين في إطار جمعيات أهلية ونشاط طلابي وشبابي للأفراد.

8- معوقات المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية:

يواجه المجتمع المحلي بمجموعة من المعوقات والتحديات في سبيل تحقيقه للتنمية السياحية، وأهمها[69]:

1. عدم كفاية مشروعات البنية الأساسية في المناطق السياحية، وعدم الاهتمام بتحسين الظروف البيئية.
2. ضآلة النمو في الوعي السياحي في المجتمع المحلي، وعدم العناية الكافية بإعداد العاملين مع السياح وتدريبهم.

3. تعدد الجهات التي تصدر القرارات فيما يتعلق بالنشاطات والتسهيلات السياحية ورغبات التنسيق فيما بينها.
4. قصور أساليب التسويق السياحي المتبعة في أسواق الدول المصدرة للسائحين.
5. ارتفاع أسعار النقل الجوي إلي مصر.
6. الافتقاد إلي التطبيق الفعلي للتخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية.
7. الاقتصار في معظم الأحوال علي السياحة الثقافية في محيط القاهرة والأقصر وأسوان.

- **وهناك معوقات خاصة بالتخطيط السياحي:**

وتتمثل في غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السّياحيّ، فلا شك أن توافر المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السّياحيّ أو المتعلقة بنشاط معين تعد أحد الأعمدة التخطيطية للسياحة.

- **سوء توجيه الاستثمارات في قطاع السّياحة**:

نرى في كثيرٍ من الدول السّياحيّة أن بعض شركات الاستثمار السّياحيّة الوطنية والأجنبية تركز استثماراتها في مجالات ضيقة قد لا يحتاجها السائح أو لا يرغب بها، كالنوادي الليلية ومحلات الترفيه تاركة الاستثمارات المهمة في قطاع السّياحة كالفنادق و...الخ.

- **الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي**:

يعترف خبراء السّياحة والاقتصاد بضرورة تمتع الدول السّياحيّة بالاستقرار الأمني والسياسي، ولكن ما نلاحظه أن العديد من دول العالم الثالث ما زالت تعاني من قلة الاستقرار من الجانب الأمني والسّياحيّ بسبب ضعف قوانينها، وتدهور اقتصادها وانتشار البطالة وتفشي الفساد والجريمة[70].

- **معوقات في وسائل النقل والمواصلات لعل أهمها:**

1. ارتفاع أسعار التاكسيات للأجانب وعدم وجود عداد بها.
2. عدم نظافة السيارات الأجرة وتحديد أسعارها للأجانب.
3. عدم وجود كتابة إرشادية علي المواصلات العامة باللغة الإنجليزية.
4. تهالك السيارات وعدم ملاءمتها للاستهلاك الآدمي،
5. سوء حالة القطارات.
6. ازدحام المرور وتجاوز الإشارات.
7. كثرة المطبات الصناعية بالشوارع.
8. ندرة المواصلات العامة إلي المقاصد السياحية.

- **معوقات سلوكيه ويتمثل أهمها في الآتي:**

1. صعوبة التفاهم مع السائحين بسبب اختلاف اللغة.
2. إلحاح الباعة الجائلين علي السائحين وإجبارهم علي الشراء.
3. استغلال أصحاب الشقق المفروشة للسائحين.

4. انتشار ظاهرة التسول.
5. العروض الوهمية التي تقدمها شركات السياحة للزوار.
6. انخفاض مستوي الوعي السياحي.
7. تعرض السائحات للمضايقات من المواطنين[71].

ثالثا :النموذج الميدانى للدراسة

تتمتع محافظة الفيوم بمقومات سياحية متميزة حباها بها الله، فضلاً عن التنوع المذهل من الحيوانات، والطيور، والنباتات، والمناظر الطبيعية والجيولوجية، والآثار، والمواقع الثقافية التي تحظي باهتمام كبير من رواد السياحة البيئية. فالمناخ العام ملائم لطبيعة أنظمة السياحة البيئية علي مدار العام، حيث إن الفيوم منطقة جافة قليلة المطر تتميز بفترات مشمسة كثيرة خلال أوقات العام كما تتميز بمناخها المعتدل طوال العام، كما يعد موقع الفيوم وقربها من القاهرة ميزة أخري للتنمية السياحية فيها، وقد حبى الله الفيوم بثلاث بيئات طبيعية يمكن أن تكون مدعما كبيرا لأنواع مختلفة من السياحة البيئية، وهي: بيئة البحيرات مثل بحيرة قارون وبحيرات وادي الريان، بيئة الصحراء، البيئة الريفية القائمة علي بحر يوسف.

وقد بلغ حجم التدفق السياحي علي محافظة الفيوم في عام 2007 نحو 189315 زائرا منهم 11324 زائرا أجنبيا فقط و 461 زائرا عربيا فقط، وهو ما يمثل أقل من 1% من إجمالي حجم التدفق السياحي لمصر خلال نفس العام، ويلاحظ بالنسبة لمحافظة الفيوم زيادة أعداد السائحين المحليين حيث بلغ عددهم 177570 يمثلون نحو 93% من حجم الحركة السياحية بالفيوم، ويرجع ذلك لقرب الفيوم من محافظة القاهرة، كما تعد الفيوم ببحيراتها أقرب مكان مائي لمحافظات شمال الصعيد، إلا أن السمة الغالبة علي هذه الحركة السياحية هي أنها حركة سياحة اليوم الواحد، والدليل علي ذلك أن عدد نزلاء الفنادق في الفيوم بلغ 17572 نزيلا يمثلون 9% فقط من إجمالي عدد الزائرين والنسبة الباقية والبالغة 91% هي سياحة اليوم الواحد.

أما بالنسبة لعدد الليالي السياحية ونسب الإشغال، فهي نسب متدنية جدا في معظمها تكاد لم تصل لنقطة التعادل، حيث بلغت نسبة الإشغال في فندق (البانوراما) في عام 2006 نحو 53% وفي قرية (الواحة السياحية) 12% وفي فندق (الهني داي) 30% وفندق (المنتزه) 18% وهي تعد من أقل متوسطات نسب الإشغال الفندقي في مصر بصفة عامة، وبلغت في ذلك العام نحو 70%. وتمتلك الفيوم حتى عام 2007 نحو 1065 غرفة فندقية تمثل أقل من 1% من إجمالي حجم الطاقة الفندقية في مصر.

ولكي تتحقق التنمية السياحية المتكاملة فلابد من المشاركة الشعبية والمحليين في كافة عمليات التنمية السياحية، ولا بد من إشعارهم بأنهم الهدف الأول والأخير من التنمية السياحية، حتى نضمن للتنمية السياحية استمراريتها وتقدمها ونجاحها.

1- معوقات السياحة في محافظة الفيوم:

1) شهدت الفيوم في العقود الأخيرة تغيرات جسيمة في بيئتها خاصة في مواطن الحيوانات والنباتات البرية، فقد أدت التنمية غير المنتظمة لقطاعات كبيرة من الشاطئ الجنوبي لبحيرة قارون إلي القضاء علي مساحات كبيرة من المستنقعات الملحية والطينية التي كانت بمثابة موطن لأنواع مهمة من الطيور، وأيضا تعد مناطق لتربية القشريات والأسماك.
2) التسهيلات السياحية علي طول الشواطئ الشرقية والجنوبية لبحيرة قارون بالإضافة لمشروع الصرف الذي بدأ بالتنازل عن الأراضي لـــ 1500 مزارع في الأراضي المجاورة لعيون الريان.
3) الأسلوب المستخدم في الرعاية الأمنية للأجانب في الفيوم يعد من المعوقات التي تحتاج إلي مراعاة حتى ندعم التنمية السياحية.
4) قلة وعي السكان المحليين بالنظام البيئي، وعواقب سوء الاستخدام غير المنظم في استغلال الموارد الطبيعية الخاصة بالمنطقة، بالإضافة إلي أن حصتهم من العوائد التي يتم الحصول عليها من السياحة تعد ضئيلة بينما هم يتحملون أعباء الآثار البيئية والثقافية والاجتماعية.
5) تفتقد محافظة الفيوم للمشروعات السياحية المتكاملة التي يمكن من خلالها قضاء وقت أكبر بالفيوم.
6) عدم توافر عناصر البنية الأساسية مثل الكهرباء والصرف الصحي والطرق الجيدة في الكثير من مناطق الجذب السياحي.
7) عدم توافر وحدات للإقامة السياحية ووحدات لتقديم الأغذية والمشروبات بالمستوي المطلوب من الجودة.
8) عدم وجود خطة تسويقية محددة للنشاط السياحي بمحافظة الفيوم.
9) انخفاض حجم الاستثمارات السياحية والفندقية بمحافظة الفيوم، حتى إن إجمالي الطاقة الفندقية في المحافظة لم يتجاوز 1065 غرفة فندقية فقط.
10) تدني مستويات الخبرة والمهارة في العاملين في الكثير من المنشآت السياحية والفندقية.

9- مشاركة المحليين في التنمية السياحية بمحافظة الفيوم:

تم تقسيم المجتمع المحلي إلي مستويين، هما:

- المستوي الأول: المسئولون.

ويشمل المسئولين والأعضاء المنتخبين في المجالس الشعبية المحلية علي مستوي القرية، ثم المركز ثم المحافظة فضلاً عن ممثلي الشعب في مجلسي الشعب والشورى، وقد تم أخذ عينة عشوائية من خمسين فردا من المسئولين، وتوزعت العينة كالتالي: عشرون عضو مجلس شعبي محلي قروي، عشرة أعضاء مجالس شعبية محلية مركز، خمسة أعضاء مجلس شعبي محلي محافظة، عضوان من أعضاء مجلسي الشعب والشورى، ثلاث عشرة شخصية قيادية تمثلت في مديري

الإدارات والعمد ومشايخ البلاد، وكانت نسبة الإجابة 100% نظراً لأن أسئلة الاستقصاء تم توزيعها بنظام المقابلات الشخصية. وكانت أسئلة الاستقصاء تهدف إلي الوقوف علي الوضع الراهن لمشاركة المجتمع المحلي في التنمية السياحية، وأظهرت نتائج الاستقصاء أن:

- 86% من العينة تري أنه لم يتم تدريب الكوادر الشعبية المحلية وتأهيلها للمساهمة في عمليات التنمية السياحية في حين يري 10% أنه يتم ذلك ولا تعلم النسبة الباقية 4% عن ذلك أي شيء.
- يري 27% من المسئولين أن هناك جهود تطوعية من المجتمع المحلي للمشاركة في التنمية السياحية، في حين أن 69% لا تري أية جهود تطوعية من قبل أفراد المجتمع المحلي في مجال التنمية السياحية، ولا تعلم النسبة الباقية عن تلك الجهود التطوعية التي يقوم بها المجتمع المحلي.
- وبالنسبة لإتاحة الفرصة للمجتمع المحلي في إدارة أو تملك المشروعات السياحية يري 42% من العينة أن هناك فرصة مناسبة للمحليين في إدارة المشروعات السياحية وتملكها، في حين يري 58% من المسئولين أن هذه الفرص غير حقيقية، وأن معظم المشروعات السياحية والفندقية تدار وتتملك من خارج أبناء الفيوم نظراً لمبدأ عدم الشفافية وعدم تكافؤ الفرص من خلال بعض الاشتراطات مثل سابقة الأعمال وغير ذلك.
- وبالنسبة لموضوع وجود مخصصات مالية للتنمية السياحية ابدي 22% من المسئولين عدم معرفتهم بهذه المخصصات من عدمه، في حين يري 42% أن هناك مخصصات للتنمية السياحية واضحة، في حين يري 36% من العينة أنه لا توجد مخصصات مالية ولا ميزانيات مستقلة للتنمية السياحية بمحافظة الفيوم.
- وبالنسبة لتنظيم معارض تخدم التنمية السياحية بمحافظة الفيوم أجمع 81% من العينة أنه لا توجد معارض تخدم عملية التنمية السياحية، في حين يري 19% من المسئولين أن هناك معارض تخدم التنمية السياحية، وبخاصة الصناعات اليدوية، وإن كانت قاصرة علي تنظيم معارض شباب الخريجين ومهرجان السياحة والتسوق.
- وتمثلت أهم معوقات في عدم مشاركة المحليين في التنمية السياحية بمحافظة الفيوم في العوامل الثقافية، وعدم إدراك غالبية المجتمع المحلي للتنمية السياحية ونظرتهم الضيقة للسياحة علي أنها مجرد نشاط ترفيهي لا ترقى لأن تكون نشاطا اقتصاديا، فضلاً عن أن السياحة حتى يومنا هذا ينظر إليها نظرة حرمانية هي أنها نشاط غير مقبول دينياً لما يصاحبها من أعمال وتصرفات غير مقبولة لدي معظم أفراد المجتمع الفيومي، وجاءت المعوقات الاقتصادية في الترتيب الثاني حيث يري الكثيرون أن النشاط السياحي في الفيوم لا يدر عائدا اقتصاديا مثل المحافظات السياحية الأخرى، نظرا لانخفاض عدد

السائحين وشيوع سياحة اليوم الواحد فضلاً عن التكاليف الكبيرة للمشروعات السياحية.

- **المستوي الثاني: المحليون:**

تم توزيع استمارات الاستبيان علي 100 شخص من أفراد المجتمع الفيومي بكل طوائفه ودون تحيز، وتم توزيع الاستبيان في ثلاثة مراكز من مراكز محافظة الفيوم السعة وهي ابشواي والفيوم ويوسف الصديق، وهي من أكثر المراكز التي تحتوي علي مقومات جذب سياحية مثل بحيرة قارون، ووادي الريان، ووادي الحيتان والسواقي، وكانت نسبة الإجابة الصحيحة 91 استمارة مثلت 91% من الاستمارات الموزعة، وبتحليل إجابات المستقصي منهم وجد أن:

- 41% من العينة لا يعرفون مفهوم التنمية السياحية، في حين يري 25% من العينة أن التنمية السياحية تتمثل في خدمة السائحين وهو أمر يوضح مدي عدم قدرة التنمية السياحية في الفيوم علي الوصول للمجتمع الفيومي وأن جهود التنمية التي حدثت، حدثت بمعزل عن الفيوميين وفي غياب دورهم، ويري 23% أن التنمية السياحية تمثل تحسين الخدمات مثل الطرق والصرف الصحي والإنارة، وتري النسبة الباقية 11% التنمية السياحية علي أنها إنشاء الفنادق والقرى السياحية والكافيتريات.
- وكان مصدر المعلومات عن التنمية السياحية لنحو 52 من لأفراد العينة هو الاهتمامات الشخصية، 15% الجهات السياحية الحكومية الرسمية، مثل: هيئة تنشيط السياحة، 12% التلفزيون، 11% المجالس الشعبية المحلية، 10 المؤتمرات والندوات الجماهيرية، وهو الأمر الذي يوضح مدي قصور الجهات السياحية الحكومية الرسمية في الوصول لعقول وأذهان أفراد المجتمع الفيومي، وتعريفه بالتنمية السياحية، ومدي استفادته منها، وإقناعه بضرورة المشاركة فيها.
- وبالنسبة لمدي موافقة المحليين علي التنمية السياحية وافق 76% منهم علي التنمية السياحية، في حين رفض 24% من المحليين التنمية السياحية علي اعتبار أن هناك أولويات للتنمية فضلاً عن عدم إحساسهم بأن التنمية السياحية تتم وفقاً لمصالحهم.
- ويري 31% فقط من المحليين الفيوميين بأنهم يستفيدون من عمليات التنمية السياحية، وجاءت أوجه الاستفادة علي النحو التالي: 40% تحسين الخدمات في مناطق التنمية السياحية مثل: رصف الطرق، ومد شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها، و 21% الاستفادة من التنمية السياحية في فرص العمل، و 19% بيع المنتجات اليدوية والزراعية للسائحين، و 12% التعرف علي ثقافات جديدة، و 8% تنشيط عمليات البيع والشراء والإنشاءات. في حين

يري 69% من المحليين أنهم لا يستفيدون من عمليات التنمية السياحية بالفيوم وأنها تتم أولاً وأخيراً بدون مشاركتهم وبدون أخذهم في الاعتبار.

- ويري 35 % من المحليين أن أكثر سلبيات التنمية السياحية هي اهتمامها بالسائحين فقط، 25% أن التنمية السياحية تتم في مناطق بعيدة عن السكان المحليين، ومن ثم فهم لا يستفيدون حتى من الخدمات والتحسينات المصاحبة للتنمية السياحية، 20% أنها تسبب العديد من المشاكل للسكان المحليين مثل الازدحام وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات في المناطق السياحية أو المناطق الموضوعة في خطط التنمية السياحية، 15% العادات والتقاليد السيئة للزائرين، في حين يري 5% من المحليين أن التغييرات المصاحبة في البيئة والتلوث من أكثر سلبيات التنمية السياحية.
- وبالنسبة لمدي مشاركة المحليين في عمليات التنمية السياحية بالفيوم يري 25% من السكان المحليين أنهم يشاركون في التنمية السياحية بأشكال مختلفة تمثلت في: 25% إمداد المشروعات السياحية بعناصر الإنتاج، 23% إبداء الرأي، 21% الصناعات اليدوية، 20% العمل بالمشروعات السياحية، 11% امتلاك بعض أو جزء من مشروع سياحي أو فندقي. في حين يري 75% من السكان المحليين أنهم لا يشاركون بأي شكل في عملية التنمية السياحية بالفيوم.
- وبالنسبة لعملية المشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بالتنمية السياحية أكد 89% من المحليين أنه لم يتم أخذ رأيهم فيما يتعلق بعمليات التنمية السياحية، في حين يري 11% منهم أنه تم أخذ رأي المحليين من خلال المجالس الشعبية المحلية والقيادات المحلية مثل: العمد ومشايخ البلاد وكبار القبائل، وتم أخذ الرأي من خلال المجالس الشعبية المحلية 66% وأعضاء مجلسي الشعب والشورى 34%، فيما لم تتعامل هيئة تنشيط السياحة ولا المستثمرون مع المحليين فيما يتعلق بعمليات التنمية السياحية.
- ويري 22% من المحليين أن التنمية السياحية في الفيوم ما زالت ضعيفة جداً، 18% ضعيفة، وتري النسبة الغالبة 31% من المحليين أن التنمية السياحية وصلت لمستويات مقبولة، في حين يري 15% من المحليين أن التنمية السياحية جيدة، ويري 11% من السكان بأنها جيدة جداً، في حين يري 3% فقط من السكان المحليين أن التنمية السياحية بالفيوم وصلت لدرجة ممتازة، ومن هنا نري أن ما يقرب من نصف السكان المحليين 40% يرون بأن التنمية السياحية ضعيفة جداً، وتتراوح نسبة السكان الذين يرون بأن التنمية السياحية أقل من جيدة مثلت نحو 71% من السكان المحليين، وهو الأمر الذي قد يرجع إلي العديد من الأسباب مثل انخفاض معدلات الاستثمار السياحي بالفيوم حتى الآن، وتراجع دور هذه المؤسسات السياحية والفندقية علي اجتذاب المحليين وتشغيلهم. وربما قد يرجع الأمر إلي عدم رغبة العديد من المحليين في العمل في مشروعات التنمية السياحية لأسباب عديدة منها النظرة الدونية للعمل السياحي والفندقي وعدم وجود الكفاءات الفنية المطلوبة، علي الرغم من وجود

كلية السياحة والفنادق جامعة الفيوم، ووجود المدرسة الثانوية الفندقية نظام الخمس سنوات بـــ(شكشوك)، فإن العديد من المحليين لا يُقبلون علي الالتحاق بهذه المؤسسات السياحية التعليمية، فضلاً عن تراجع العديد من المحليين، وعدم رغبتهم في الدخول في مجال الاستثمار السياحي، ووجود أغلبية المستثمرين من خارج الفيوم، وهو الأمر الذي أدي إلي عدم ولاء هؤلاء المستثمرين للمجتمع الفيومي، واعتبار المشروعات السياحية والفندقية مؤسسات شبة مغلقة لا يربطها بالمجتمع المحلي المحيط سوي جدران الأسوار المحيطة بها.

- وقدم المحليون بعض التوصيات من وجهة نظرهم التي قد تسهم في تعظيم التنمية السياحية علي النحو التالي: 36% من المحليين يرون ضرورة اشتراط نسبة من العاملين علي المستثمرين في المشروعات السياحية والفندقية مثلاً النصف، و 24% من المحليين يرون ضرورة تحديد شروط خاصة بالمستثمرين، مثل أن يكونوا من أبناء محافظة الفيوم، وفتح الباب أمام الاستثمار السياحي الصغير والمتوسط لمراعاة البعد الاقتصادي وإمكانيات معظم الشباب، 22% من المحليين يرون ضرورة زيادة دور الجهات السياحية الحكومية الرسمية في توعية المجتمع المحلي بالسياحة كأحد أهم الأنشطة الاقتصادية، 18% يرون ضرورة أخذ رأي السكان المحليين في التنمية السياحية من خدمات ونوعية المشروعات والعمالة وغير ذلك بما قد يسهم في تقبل المجتمع المحلي للتنمية السياحية ويعظم منها.

النتائج العامة للدراسة :

1- تبين الدراسة أنه لم يتم تدريب الكوادر الشعبية المحلية وتأهيلها للمساهمة في عمليات التنمية السياحية. وهو مايتفق مع الإطار النظري في أنه من معوقات المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية يتمثل في ضآلة النمو في الوعي السياحي في المجتمع المحلي وعدم العناية الكافية بإعداد وتدريب العاملين مع السياح وهو مايتفق مع دراسة "محمد شبيب حسين الخصاونة" في إن مجهودات الجهات المعنية السياحة التي تراعي الاعتبارات ذات العلاقة بالتنمية السياحية المستدامة لم ترقي الي المستوي المتوخي منها. وتختلف مع دراسة "منال عبد المعطي صالح قدومي"في أن المؤسسات التي تشارك في تنمية وتطوير المجتمع المحلي تهدف إلى تقديم خـــدمات متنوعة مرتبطة بمشاريعها وبرامجها وتأهيل وتدريب من خـــلال التنســـيق والمشاركة في البرامج.

2- كشفت الدراسة أن التنمية السياحية في الفيوم ضعيفة جداً، وهو الأمر الذي قد يرجع إلي العديد من الأسباب مثل انخفاض معدلات الاستثمار السياحي بالفيوم حتى الآن وتراجع دور هذه المؤسسات السياحية والفندقية علي اجتذاب المحليين وتشغيلهم ربما قد يرجع الأمر إلي عدم رغبة العديد من المحليين في العمل في مشروعات التنمية السياحية لأسباب عديدة منها النظرة الدونية للعمل السياحي والفندقي وعدم وجود الكفاءات الفنية المطلوبة. وهو مايتفق مع الإطار النظري في أنه علي الرغم من التطورات التي طرأت علي قطاع السياحة في محافظة الفيوم إلا أن المحافظة مازالت تواجه العديد من التحديات ،إضافة إلي وجود خلل في أماكن الإقامة في المحافظة حيث تعاني المحافظة من قصور واضح في عدد الفنادق ، إضافة إلي معاناة المحافظة من قصور بالغ في خدمات البنية الأساسية في المناطق السياحية وعلي رأسها الماء العذب والصرف الصحي . وهو مايتفق مع دراسة"يحيي سعيدي، وسليم العمراوي" في أنه يعاني قطاع السياحة في الجزائر من عدة نقائص و ضعف في برامج التنمية السياحية و ذلك ما عكسه ضعف مساهمة هذا القطاع في قضايا التنمية في الجزائر. وتختلف مع دراسة"محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم"في أنه نتيجة لتنمية السياحة البيئية بمدينة مرسى علم كإنعكاس طبيعي فقدأدت إلي زيادةالإستثمارات الإقتصادية المختلفة.

3- وتمثلت أهم معوقات عدم مشاركة المحليين في التنمية السياحية بمحافظة الفيوم في العوامل الثقافية وعدم إدراك غالبية المجتمع المحلي للتنمية السياحية ونظرتهم الضيقة للسياحة علي أنها مجرد نشاط ترفيهي لا ترقي لكونها نشاط اقتصادي، فضلاً عن أن السياحة حتى يومنا هذا ينظر إليها نظرة حرمانية هي أنها نشاط غير مقبول دينياً لما يصاحبها من أعمال وتصرفات غير مقبولة لدي معظم أفراد المجتمع الفيومي، وجاءت المعوقات الاقتصادية في الترتيب الثاني حيث يري الكثيرون أن النشاط السياحي في الفيوم لا يدر عائد اقتصادي مثل المحافظات السياحية الأخرى لانخفاض عدد السائحين وشيوع سياحة اليوم

الواحد فضلاً عن التكاليف الكبيرة للمشروعات السياحية. وهذا مايتفق مع الإطار النظري في أنه فكثيرمن الدول السّياحيّة أن بعض شركات الاستثمار السّياحيّة الوطنية والأجنبية تركز استثماراتها في مجالات ضيقة قد لاتحتاجها السائح أولا يرغبها ،كالنوادي الليلية ومحلات الترفيه تاركاً الاستثمارات المهمة في قطاع السّياحة كالفنادق ...الخ. وهو مايتفق مع دراسة" يحيي سعيدي، وسليم العمراوي"في أنهيعود ضعف الطلب السياحي الوافد إلى الجزائر لضعف العرض السياحي الجزائري و الخدمات المكملة له وغلاء الأسعار، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. ولكن تختلف مع دراسة "محمد إبراهيم عبد اللطيف اسماعيل عليم" في أنه نتيجة لتنمية السياحة البيئية بمدينة مرسى علم والتي إنعكست علي التنمية الإقتصادية فهي مدينة بها كل مقومات الجذب السياحي وتجذب الأثرياء من جميع الدول مما أدى إلى زيادة معدل الإنفاق.

4- كشفت الدراسة أن معظم المحليين أكدوا علي أهمية التنمية السياحية . واتفقت مع الإطار النظري في أنه مع تغيرات العصر أصبحت السياحة ضرورة من ضرورات الحياة وأصبحت معها الحاجة إلي إحداث تنمية سياحية مطلب واجب التحقيقوهو مايتفق مع دراسة" يحيي سعيدي، وسليم العمراوي"في أنالسياحة اليوم تعتبر صناعة متكاملة تتميز باتساع أنشطتها و تعدد أنواعها، و ما يميزها أيضا أنها كنشاط اقتصادي تؤثر على الكثير من قضايا التنمية خاصة الاقتصادية منها في العديد من الدول التي تهتم بها. وتختلف مع دراسة"شيماء بهاء الدين حسينمليجي"في أنالصعوبات التى تحول دون تطبيق برامج المسئولية الإجتماعية فجاء في المقام الأول سيادة مفهوم العمل الخيرى على مفهوم المسئولية الإجتماعية، وعدم دعم الإعلام للمبادرات القائمة للمسئولية الاجتماعية.

5- 5–أن أكثر سلبيات التنمية السياحية هي اهتمامها بالسائحين فقط، وأن التنمية السياحية تتم في مناطق بعيدة عن السكان المحليين وبالتالي فهم لا يستفيدون حتى من الخدمات والتحسينات المصاحبة للتنمية السياحية. وهو مايتفق مع الإطار النظري في أن صناعة السياحة في الدول المتقدمة تحظي بتطور هائل وتنوع في أساليب ووسائل الأداء مما أدي إلي تحقيق معدلات نمو اقتصادية هائلة إلا أن الدول النامية ومن بينها مصر مازالت تعاني مشكلات تحقيق التوازن . وتتفق مع دراسة "محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم" في تدعيم المستشفي العام ومستشفي جراحة اليوم الواحد بمدينة مرسي علم بالأطباء والأجهزة الطبية الحديثة حتي تقوم بدورها في رعاية وخدمة السائحين .وتختلف مع دراسة "منال عبد المعطي صالح قدومي"في أنه لا توجد فروق من حيث دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي منوجهة نظر أفراد المجتمع المحلي.

الهوامش والمراجع:

1- بن فرج زوينة: الفنادق الخضراء أحد المداخل لتحقيق التنمية السياحية، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة السياحية، الجزائر، 2009، ص 93.

2- Harbi Mohamed(1972): le Algerie Et Son Destin Citoxens , paris ,p 123

3- رزاز عبدالصمد: التهيئة السياحية وأثرها علي التنمية المحلية، جامعة هواري بو مدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، ، 2009 ص10 .

4- Holk, D, F .1995 ; TOURISM MICHIGAN STAT EXTENSION .P.5. UNIVERSITY

5- جمال حمدان: مختارات من شخصية مصر، مكتبة مدبولي القاهرة، 2000، ج2، ص517

6-Holden A . (2000) ; Environment and tourism , first edition , Rout ledge , London , Uk , p 161

7- محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي أسس منهجية وتدريبات عملية، دار المصطفى للطباعة والنشر، طنطا، 2001، ص ص 36 -64 .

8- محمد شفيق: البحث العلمي الأسس والإعداد، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 105.

9- عبدالله الخريجي، محمد الجوهري: تصميم البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الشروق، 2009، ص 97 .

10- نيقولا تيماشيف: النظرية الاجتماعية (طبيعتها وتطورها)، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص301 .

11 –مصطفى خلف: قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص 52 .

12 – جورج ريترز: موسوعة النظرية الاجتماعية، ترجمة مصطفى خلف، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الأول، ط1، 2006، ص84 .

13 – عبدالباسط عبد المعطى: الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص .104

14 – جوناثان تيرنر: بناء نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد فرح، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 218 .

15 – أحمد عبد الله زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الأربعون، ط2، دار الهاني للطباعة، القاهرة، 1984، ص420.

16 – سامية الساعاتي: الدور الوظيفى للزوجين في الأسرة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1972، ص 54-.57

17 – إيان كريب: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص 19 .

18 – سامية الساعاتي: مرجع سابق، ص 37-.39

19 – محمد شبيب حسين الخصاونة : دور المجتمع المحلى فى التنمية السياحية المستدامة بالتطبيق على مدينة البتراء فى المملكة الأردنية الهاشمية ، رسالة دكتوراة غير منشورة،

قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، .2008
20- منال عبد المعطي صالح قدومي: دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي"حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، .2008
21- محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم : أثر تنمية السياحة البيئية بمحافظة البحر الأحمر علي التنمية الاقتصادية "دراسة تطبيقية علي مدينة مرسي علم"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، .2010
22- يحيي سعيدي، سليم العمراوي: مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العد السادس والثلاثون، .2013
23- شيماء بهاء الدين حسين مليجي : المسئولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال في التنمية المستدامة "دراسة ميدانية لبعض المشروعات بمحافظة القاهرة" ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية البيئية ،معهد دراسات البيئية،جامعة عين شمس،.2014
24-محمد شفيق :البحث العلمى (الأسس – الإعداد) ،المكتب الجامعى الحديث ،الأسكندرية ،2009،ص 62 .
25-جون سكوت: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص ص 193-.194
26 – جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، المجلد الأول، ط2، القاهرة، 2007، ص .508
27- على جلبي، غريب سيد أحمد: المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص ص 15-17 .
28 – على ليلة: التنمية الاجتماعية في عالم متغير، دار الثقافة، القاهرة، 2001، ص د.
29 – غسان بدر الدين: جدلية التخلف والتنمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص ص 127-128 .
30 – طارق حجى: تجربتى مع الماركسية، ط2، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص 136 .
31 – مجيد مسعود: دور الدولة في إدارة التنمية باستخدام وظيفة التخطيط، النهج، عدد11، صيف 1997، ص 168 .
32 – سيد ولد محمد: آفاق التنمية فى ظل الديمقراطية، المستقبل العربي، عدد198، آب، 1995، ص 96 .
33 – محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ص 44-45 .
34 – محمود الكردى: التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 182 .
35-Chodak, Szymon, Societal Development, "Five approaches with conclusions from comparative analysis", Oxford, university press, N. Y., 1973, pp 37-38.

36- سيد جاب الله: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار الحضارة للطباعة والنشر، طنطا، 1996، ص 187 .
37-عبد الهادي محمد والي: التنمية الاجتماعية – مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص .173
38– محمد الجوهري وآخرون: دراسات وبحوث اجتماعية، ط1، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2007، ص 75 .
39- www.elmo9atel.com
40-مجالات تنمية قدرات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المجتمع المحلي والتنمية في مصر، 1992، ص56.
41– علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، الكتاب الثالث عشر، تقارير التراث والتغير الاجتماعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003، ص 71 .
42-سمير عبد الوهاب: النظم المحلية إطار عام مع التركيز على النظام المحلى المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص 15 .
43-شذي الجنابي: تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية، الحوار المتمدن ، العدد 3039، 2010
44-مايكل فوليوبوب: مفارقات المجتمع المدني، ترجمة: محمد إسماعيل علي، مجلة الثقافة العالمية، عدد86، ص11-12 .
45-مصطفي محمد شديد: دور الصندوق الاجتماعي في التنمية المحلية، رسالة مقدمة للحصول علي درجة العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات، القاهرة، 2002، ص1
46-إبراهيم عبدالرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1998، ص28
47- سمير عبدا لوهاب: النظم المحلية إطار عام مع التركيز على النظام المحلى المصري، مرجع سابق، ص 144 .
48-مصطفي محمد شديد: دور الصندوق الاجتماعي في التنمية المحلية، مرجع سابق، ص3
.
49-أمين عوض، محمد كمال: الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، ب ن، 2007 ص11
50-Paul Prevoste (2003) ; le développement local contexte et définition cahier de cherche IREC, p.17
51-Prerre Noel Denieuil (2005) ; Introduction aux théories et Quell Ques du développement local et Territorial , PLT , Gender , p5
52-Xavier Graffe (1984) ; Territoures en France , les enjeux Economiques de la décentralisation , Economica , Paris, pp : 11-14
53-عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص12-13
54-Pierre Noel Denieuil (2005) ;Introduction aux théorises et quelques du développement local et Territorial , BLT, Gender, p.5

55-إبراهيم عبد الرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر، مرجع سابق، ص29
56-مروان محسن العدوى: مختارات من الاقتصاد السياحي، عمان، الأردن، 1999، ص13
57-عبدالله محمد فريد: السياحة عند العرب تراث وحضارة، لبنان، بيروت، مطابع دارا لهلال، 2002، ص29
58-إبراهيم بظاظو: السياحة البيئة وأسس استدامتها، عمان، الوراق للنشر، 2010، ص24
59-محمود كامل: السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الأردن، ب د، 1975، ص16
60-رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة لتنمية السياحة ومواجهة معوقاتها، الدورة الثالثة عشر، 1986-1987 القاهرة 1987 ص213
61-نور الدين هرمز: التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص43
62-دور السياحة في تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية - رؤية مقترحة للتعاون في المجال السياحي، ورقة الهيئة العليا للسياحة، المملكة العربية السعودية، المنتدي الأول للسياحة في البلدان الإسلامية، 1428، ص ص 3-5
63-رزاز محمد عبد الصمد: التهيئة السياحية وأثرها علي التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 12.
64-Eman Helmy (1999) ; towards sustainable planning for tourism , tourism and hotels , Helwan Uni.,Cairo ,Egypt ,p 58 .
65-World tourism Organization (1995) ; sustainable tourism development ;guide for local planners , Madrid ,Spain , p8
66- رزاز محمد عبدالصمد: التهيئة السياحية وأثرها علي التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 15
67-تقرير المنظمة العالمية للسياحة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الدورة التنظيمية، مايو، 2011، ص3
68-برهان غليون: أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص58
69-عبد الغني عبدالفتاح: جغرافية مصر السياحية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 169 .
70-صلاح الدين شروخ: السياحة علم وفن وثقافة، مجلة الجيل، المجلد 22، عدد11، بيروت، 1999، ص38 .
71-عبد الغني عبدالفتاح: جغرافية مصر السياحية، مرجع سابق، ص 17